أثر الضرورة الشعرية في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

بقلم الدكتور

سعود بن علي بن عطية الخزمري الزهراني

أستاذ النحو والصرف المساعد ـ قسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بالمندق -جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية.

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الثالث (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الضرورة الشعرية في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

سعود بن علي بن عطية الخزمري الزهراني

قسم النحو والصرف ـ قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم والآداب بالمندق - جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية..

البريد الإلكتروني : saatyyih@bu.edu.sa

الملخص

هذا البحث يبين أثر الضرورة الشعرية في الترجيح بين البصريين والكوفيين عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، حيث يُعد الشعر من أهم مصادر الاحتجاج اللغوي؛ لذا اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد النحو العربي، واحتج به البصريون والكوفيون لإثبات صحة ما ذهبوا إليه عند الاختلاف في إثبات حكم أو نفيه، ثم جاء أبو البركات الأنباري ورجح أحد القولين على الآخر، وردَّ ما استدلوا به على أنَّه ضرورة شعرية، واشتمل البحث على مقدمة ثم مبحثين، المبحث الأول: موقف النحويين من الضرورة الشعرية، والمبحث الثاني: المسائل التي كان للضرورة الشعرية أثر في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ثم ذُيِّل البحث بأهم النتائج وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية : أثر ، الضرورة ، الشعرية ، الترجيح ، الأنباري .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

The effect of poetic necessity on the weighting of Abu Al-Barakat Al-Anbari in the book Al-Insaf fi issues of disagreement

Saud bin ‘Ali bin ‘Atiyyah Al-Khazrami
Associate Professor of Grammar and Morphology –Dept. of Arabic Language Faculty of Science and Arts at Mandaq – Al-Baha University, Saudi Arabia.
Email: saatyyih@bu.edu.sa

Abstract

This research shows the effect of poetic license in the preference between the Basri and the Kufic according to Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Insaaf in issues of disagreement, where poetry is one of the most important sources of linguistic protest; Therefore, the grammarians relied on it in setting the rules of Arabic grammar, and the Basrians and the Kufics argued with it to prove the validity of what they went to when there was a difference in proving or denying a ruling. The research contains: an introduction and two chapters, the first topic: the position of grammarians on poetic license, And the second topic: the issues that poetic license had an impact on the weighting of Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Insaaf in the issues of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, then the research came out with the most important results and proven sources and references.

Keywords: impact, necessity, poeticity, weighting, al-Anbari .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخير الخلق أجمعين نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا، أما بعد: فالخلاف النحوي من المسائل التي أهتم بها النحويون قديما وحديثا وألفوا فيه كثيرا من المؤلفات التي تطرقت لجوانب الخلاف وأسبابه ومحاولة الترجيح، ومن أولئك العلماء أبو البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، حيث بسط فيه أشهر مسائل الخلاف بين الفريقين إلا أنَّ تأثرَه بالمذهب البصري وتعصبَه له ظاهرٌ في كتاب الإنصاف الذي ألفه ليُنصف بين البصريين والكوفيين في ترجيح أقوالهم ، ولكن ميله للبصريين كان ظاهرًا، ووقوفه أمام الكوفيين وردّ أقوالهم وشواهدهم كان بارزًا، وأبو البركات ليس بدعا من العلماء حيث سبقه في ذلك أبو سعيد السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه، وهو متأثر كثيرًا بأبي سعيد في الردِّ والحجة، ومن الحجج التي ردَّ بها أبو البركات الأنباري شواهد الكوفيين وسبقه أبو سعيد السيرافي حجة الضرورة الشعرية، وهي حجة ظهرت في مؤلفات البصريين السابقين كأمثال أبي العباس المبرد في المقتضب في ردِّه على سيبويه، فلما رأيت هذه الحجة بارزة عند أبي البركات جعلتُها موضوعًا لهذا البحث فجاءت خطته بعد المقدمة على النحو التالي :

المبحث الأول: موقف النحويين من الضرورة الشعرية.

المبحث الثاني: المسائل التي كان للضرورة الشعرية أثر في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ثم ذيلت ذلك بالخاتمة التي بينت فيها أهم النتائج، ثم ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

موقف النحويين من الضرورة الشعرية.

قبل الحديث عن موقف النحويين من الضرورة الشعرية، علينا أن نتعرف على مفهومها عندهم، حيث اصطلح جمهورهم على أنَّ الضرورة الشعرية هي: "ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا"(١)، والمندوحة: السعة، جاء في الصحاح: " ولي عن هذا الأمر مندوحة ومنتدحٌ، أي: سعةٌ"(٢)، بينما ضيق مفهومها بعضهم فجعلها فيما لا يقع الشاعر فيها إلا اضطرارًا، بحيث لا يمكنه الفرار منها، ولعل أقرب تعريفاتها أنها: "الخروج عن القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن، وتسوية القافية"(٣)، وبناء على اختلاف النحويين في تعريف هذا المصطلح يمكننا تقسيم موقفهم من الضرورة الشعرية إلى قسمين:

القسم الأول: جمهور النحويين الذين يطلقون الضرورة فيما كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ومنهم:

– ابن جني: حيث يرى كثير من النحويين أنَّ رأي ابن جني يمثل رأي الجمهور في الضرورة الشعرية، فهو يرى أنَّ "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا ما تحرف فيه الكلم عن ابنيته، وتحال فيه المثل عن

(١) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، ص ٣١.
(٢) ينظر: الصحاح، الجوهري، ٦٠٢/١، مادة(ندح).
(٣) ينظر: لغة الشعر، محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٠.

أوضاع صيغها لأجله"[١]، ويذهب إلى أنَّ العرب يستعملون الضرورة مع قدرتهم على تركها، فيجيزون الوجه الأضعف فيما يحتمل أكثر من وجه، حيث قال:" فإنَّ العرب تفعل ذلك؛ تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها"[٢] .

– ابن عصفور الإشبيلي: حيث أفرد كتابا خصصه للحديث عن ضرائر الشعر قال فيه:" أعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"[٣]، فقوله: "اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه" دليل واضح على عدم تقييده للضرورة الشعرية.

القسم الثاني: بعض النحويين الذين يقيدون الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة، ومنهم:

– سيبويه الذي لم يصرح بلفظ الضرورة الشعرية في كتابه إلا أنه قال في باب ما يحتمل الشعر: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يُحذف يشبهونه بما قد حُذف واستعمل

(١) ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ١٨٨/٣.
(٢) المرجع السابق، ٦٠/٣، ٦١.
(٣) ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور، ص ١٣.

محذوفا"[١]، وقال أيضا: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٢]، فهو بذلك يقيد الجواز على ما لا مندوحة للشاعر عنه.

– أبو بكر بن السراج الذي قيد الضرورة بما يضطر إليه الشاعر، مبينا أنه ليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، حيث قال: " ضرورةُ الشاعرِ أَن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ أَو زيادةٍ أَو تقديمٍ أَوْ تَأْخيرٍ في غيرِ موضعِهِ، وإبدالِ حرفٍ أَو تغييرِ إعرابٍ عَنْ وجهِهِ علَى التأويلِ، أَو تأنيثِ مُذكرٍ علَى التأويلِ، وليسَ للشاعِرِ أَنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ ما شَاءَ بَلْ لذلكَ أُصولٌ يعملُ عليها"[٣].

– ابن مالك وهو متابع لإمام النحويين في تقييد الضرورة الشعرية على ما يضطر إليه الشاعر اضطرارًا، حيث قال في شرح التسهيل عند الحديث عن (أل) الموصولة: "وقد تُوصَل بمضارع اختيارا"[٤]، وقد اشتهر هذا الرأي عن ابن مالك دون غيره؛ لذا تعرض لنقد شديد من بعض المتأخرين –ولم يتعرضوا لسيبويه–كابن حيان القائل: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر"[٥]، وكذلك الشاطبي الذي أبطل رأي ابن مالك، وذكر أربعة أوجه للدلالة على بطلانه، فقال:" وما ذهب إليه باطل من أوجه:

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٢٦/١.

(٢) المرجع نفسه، ٣٢/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٣٥/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٩٦/١، كما ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٤٧/٢.

(٥) ينظر: الضرائر، الألوسي، ص ٨.

أحدها: إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ....، والثاني: أن الضرورة عند النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل...، الثالث: أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك...، والرابع: أنه قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال...، وقد تساهل ابن مالك عفا الله عنه في هذا الموضع حتى أهمل ما يعتبره أهل البيان، بل زاد في ذلك إلى أن أخرج البيت بتقديره عن معناه إلى معنى آخر"[١].

والذي يظهر ترجيح رأي الجمهور في الضرورة الشعرية فهي غير مقيدة، بل تأتي فيما يكون الشاعر مضطرا إليه أو غير مضطر.

(١) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٤٩٦/١.

المبحث الثاني

المسائل التي كان للضرورة الشعرية أثر في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

الاختلاف في إعراب الأسماء الستة [١]

هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين الكوفيين والبصريين حيث ذهب البصريون إلى أنَّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وذهب الكوفيون إلى أنَّها معربة من مكانين [٢]، ومنهم من رأى أنَّ الباء حرف الإعراب، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات [٣] واستشهدوا بأبيات شعرية، نكتفي هنا بعرض شاهد واحد لكل حركة، منها قول الشاعر في إشباع الضمة:

اللهُ يَعْلَمُ أنَّا فِي تَلَفُّتِنَا ... يَوْمَ الفِرَاقِ إلى إخْوَانِنَا صُوَرُ

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [٤]

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١٧/١، المسألة رقم (٢)، كما ينظر الخلاف في هذه المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥١/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٦٦/١، وائتلاف النصرة، الشرجي الزبيدي ص٢٨.

(٢) نسب ابن الحاجب هذا الرأي للكسائي والفراء. ينظر: الإيضاح، ابن الحاجب، ١١٧/١.

(٣) مذهب أبي عثمان المازني. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١٧/١، وذكر في همع الهوامع، السيوطي، ١٢٦/١ أنه مذهب الزجاج كذلك.

(٤) البيتان من البسيط، وهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وبلا نسبة في وسر صناعة الإعراب، ابن جني، ٢٦/١، ٣٣٨، وأسرار العربية، الأنباري، ص ٤٥، والممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، ١٥٦/١.

والشاهد فيه قوله: (فأنظور) حيث أشبع ضمة الظاء؛ للضرورة الشعرية.

وقول الشاعر في إشباع الفتحة:

وَأَنْتِ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ [(١)]

وقول الشاعر في إشباع الكسرة:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [(٢)]

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري جميع شواهدهم معتبرا أنَّ الإشباع فيها جاء للضرورة الشعرية حيث قال: "وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، وههنا بالإجماع تقول في حال الاختيار: هذا أبُوكَ، ورأيت أبَاكَ، ومررت بِأَبِيكَ؛ وكذلك سائرُها، فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب، على ما سنبيّن في الجواب عن كلمات الكوفيين"[(٣)].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٩٢، والخصائص، ابن جنّي، ١٠٦/٢، ١٢١/٣، وشرح شواهد الشافية، ابن الحاجب، ص ٢٥.

ـ والشاهد فيه قوله: (بمنتزاح) حيث أشبع فتحة الزاي، فتولدت الألف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الكتاب، سيبويه، ٢٨/١، وشرح التصريح، الأزهري، ٣٧١/٢، والمقاصد النحوية، العيني، ٥٢١/٣.

ـ والشاهد فيه قوله: (والصياريف) حيث أشبع كسرة الراء، فتولدت منها الياء؛ وذلك للضرورة الشعرية.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٧/١.

الخلاف في إعراب الأسماء الستة إذا كانت معتلة معربة بالحروف على اللغة المشهورة، وهناك مذاهب أخرى كثيرة لا خلاف فيها [١]، والذي يظهر صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري فالقول بإشباع الحركات ضعيف؛ إذ لم يعهد بمثل ذلك فصيحا، وما سُمع عن العرب من إشباع للحركات فهو من باب الضرورة الشعرية، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، ولا يجوز ذلك في اختيار الكلام، فلما جاز في اختيار الكلام: هذا أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، دل على أنَّ هذه الحروف لم تنشأ عن إشباع الحركات.

القول في جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان [٢]

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان، فكان مذهب البصريين إلى أنَّ ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من الألوان، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٣]

---

(١) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ١/١٢٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١/١٢٠، المسألة رقم (١٦)، كما تنظر المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش٧/١٤٧، وشرح الكافية، الرضي ٤/٤٣٢.

(٣) البيت من البسيط، ولصدره روايات مختلفة وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨، ولسان العرب، ابن منظور، ٢/١٩٠، مادة(بيض)، وبلا نسبة في المقرب، ابن عصفور، ١/٧٣، وشرح المفصل، ابن يعيش ٦/٩٣، وخزانة الأدب، البغدادي، ٨/٢٣٠.
والشاهد فيه قوله: (أبيضهم) حيث جاء أفعل التفضيل من البياض.

فقال: (أبيضُهم) قالوا: وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) جاز في (ما أفعله وأفعل به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

إلا أنَّ أبا البركات الأنباري جعل مذهب الكوفيين مرجوحا، وردَّ على الشاهد الذي أوردوه بقوله: " أما احتجاجهم بقول الشاعر:

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلا حجّة فيه من وجهين؛ أحدهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به، كما أنشد أبو زيد:

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا ... إلى ربِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ... ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ (١)

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ؛ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مَدِّ المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة، فكذلك ههنا، فسقط الاحتجاج به " (٢).

والذي يظهر ترجيح ما ذهب إليه البصريون وعدم جواز الاتيان بصيغة (أفعل) للتعجب من البياض والسواد، لا في الشعر ولا في الاختيار، كما رجح

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد، ابن هشام، ص١٥٤، والدرر، الشنقيطي، ٢٧٥/١، وشرح شواهد المغني، السيوطي، ١٦٢/١.
والشاهد فيه قوله: (اليجدع) و(اليتقصع) حيث وُصلت (أل) بالفعلين تشبيها لهما بالصفة؛ لأنهما مثلها في المعنى، وهذا ضرورة عند النحويين.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١٢٣/١.

ذلك ابن يعيش وأجاب عن شاهد الكوفيين بقوله: "والجواب عنه أنه شاذٌّ معمول على فسادٍ للضرورة "(١)، وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: " نحن لا ننكر أنَّ هذا الوزن يأتي صفة مشبهة، خالية من معنى تفضيل شيء على شيء، كما لا ننكر أنَّ من هذه البابة قول الشاعر:

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ كأنَّه (٢)

وما معه من الأبيات، لكننا لا نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ (٣)

مع قول الرواة الموثوق بهم: إنَّ نساء بني أباض مشهورات ببياض ألوانهن، وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم، ولو كان القائل ابن جني ومن تبعه من فحولة النحاة"(٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٤٧/٧، وجاء في ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٤٥/٣: " وأجاز بعض الكوفيون ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان ... وهذا عند البصريين شاذٌّ لا يقاس عليه، وقال ابن الحاج: عندي جواز اقتياس ما أفعله في السواد والبياض".

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: شِهَابٌ بَدَا واللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ

ــ وهو بلا نسبة في الخصائص، ابن جني، ٨٩/٣، ١٦٧، وأمالي المرتضى، الشريف المرتضى، ٣١٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (وأبيض) حيث جاءت صفة مشبهة لا أفعل تفضيل.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة في شرح المفصل، ابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، ولسان العرب، ابن منظور، ١٩٠/٢، مادة (بيض).

ــ والشاهد فيه قوله: (أبيض) حيث جاءت صفة مشبهة لا أفعل تفضيل.

(٤) ينظر: الانتصار من الإنصاف، محيي الدين عبد الحميد، ١٢٤/١.

هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام [١]

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واستدلوا عليه باستعمال العرب له مقدما وأوردوا قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ ... وَلَا خَلَا الجِنِّ بِهَا إِنْسِيُّ [٢]

إلا أنَّ الأنباري ردَّ ما استشهدوا به وجعله من باب الضرورة الشعرية حيث قال:" وأما قول الآخر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ ... وَلَا خَلَا الجِنِّ بِهَا إِنْسِيُّ

فتقديره: وبلده ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجن، فحذف إنسيًّا، وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسيّ خلا الجنّ؛ فـ (بها) مقدرة بعد (لا) وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجّة"[٣].

وذكر الرضي أن تقديم الاستثناء في البيت السابق: "شاذٌّ للضرورة"[٤]، وقال الشاطبي: لا يجوز تقدم المستثنى على الجملة كلها أصلا، فلا تقول: إلا

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٢٢/١، المسألة رقم (٣٦)، كما تنظر المسألة في: شرح الكافية، الرضي ١٣٠/٢، وهمع الهوامع، السيوطي، ١٩٤/٢.

(٢) الرجز للعجاج في سمط اللآلي، أبو عبيد البكري، ص ٥٥٦، وخزانة الأدب، البغدادي، ٣١١،٣١٢/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ص ٢٢٦، وجمهرة اللغة، ابن دريد، ص ١١٤٥، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢٢٦/١.

ــ والشاهد فيه: تقديم المستثنى على المستثنى منه، والأصل: ولا بها إنسيّ خلا الجن.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٢٥/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية، الرضي، ١٣٠/٢.

زيدا قام القوم، ولا: ما إلا زيداً في الدار أحد، فإن جاء من ذلك شيءٌ فهو خاصٌ بالشعر"[١]، أي: للشاعر ذلك في حال الضرورة.

ومما سبق يتبين صحة ما ذهب إليه البصريون؛ لعدم سماع مثل هذا، ولأن القياس يمنعه، وما استشهد به الكوفيون فهو محمول على الضرورة كما ذكر أبو البركات الأنباري، يقول ابن جني: "لو قلت: إلا زيدًا قام القوم، لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، وإلا زيدٌ، والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه، فإن قلت: فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه؟ قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما: كونه مفعولا، والآخر كونه بدلا، خليت له منزلة وسيطة، فقدم على المستثنى منه، وأخر ألبتة على الفعل الناصبة" [٢].

هل تكون (سوى) اسمًا أو تلزم الظرفية [٣]

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلاف بين البصريين والكوفيين في (سوى) [٤] هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية، فكان مذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها تكون اسماً وتكون ظرفاً،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية، العيني، ٢٧١/٣.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٣٩/١، المسألة رقم (٣٩)، كما تنظر المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش ٨٤/٢، وشرح الكافية، الرضي ٢٢٨/١.

(٤) في (سوى) ثلاث لغات هي: سِوى بكسر السين، وسُوى بضم السين وكلاهما مع القصر، وسَواء بفتحها لكن مع المدَّ، ومعناها معنى غير. الصحاح، الجوهري، ٣٥٧/٦، مادة (سوا).

واحتجوا بشواهد كثيرة جاءت فيها (سوى) غير ظرف بمعنى: (غير) متأثرة بالعوامل المختلفة، من ذلك دخول حرف الجر عليها في كلام العرب، كقول الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا (١)

فأدخل عليها حرف الخفض (من)، وقول الآخر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا (٢)

فأدخل عليها لام الخفض، فدل على أنَّها لا تلزم الظرفية، إلا أنَّ أبا البركات الأنباري رجح رأي البصريين وخرَّج ما استشهد به الكوفيون على الضرورة الشعرية، حيث قال: " أما ما أنشدوه من قول الشاعر:

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

وقول الآخر:

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب ٣١/١، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ٤٢٤/١، ولرجل من الأنصار في الكتاب، سيبويه، ٤٠٨/١، وبلا نسبة في المقتضب، المبرد، ٥٦٤/٢، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٢٧/٢.
والشاهد فيه وضع (سواء) موضع (غير) وإدخال (من) عليها.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والكتاب، سيبويه، ٣٢/١، ولسان العرب، ابن منظور، ٢١٦/٣، مادة (جنف).
والشاهد فيه وضع (سواء) موضع (غير) وإدخال (اللام) عليها.

ذلك واستعملوها اسمًا بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهًا"[١].

فالضرورة الشعرية جعلت أبا البركات الأنباري يرفض هذه الشواهد ويرى أنَّ جواز ذلك في حال الضرورة متفق عليه بين البصريين والكوفيين وإنما الخلاف في حال الاختيار، فـ (سوى) تلزم الظرفية وليست مثل (غير) في جميع أحوالها، وقد خالف ابن مالك [٢] جمهور البصريين حيث جعل (سوى) مثل (غير)، فقال:

ولسِوى سُوى سَواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جُعلا

وعلى هذا يكون موافقا لمذهب الكوفيين في كونها غير ظرف، وحجته في ذلك السماع والقياس، فإنَّ (سواء) أصلها الوصف، كقوله تعال: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [٤]، وإذا كانت غير ظرف في أصلها بل صفة متصرفة، فالأصل بقاؤها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقوم الدليل على عدم التصرف، وكذلك فإنَّ معنى: (سوى وسواء) معنى (غير)، وقد ثبت تصرف (غير) في باب الاستثناء وغيره، فكذلك يجب فيما كان في معناها، وقد أقرَّ سيبويه بموافقتها لغير في المعنى فقال: "فعلوا ذلك؛ لأن معنى سوى معنى غير"[٥] ، ويلزم من كلام سيبويه هذا انتفاء الظرفية عن

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٤١/١.
(٢) ينظر: ألفية ابن مالك، ابن مالك، ص ٥٠، باب الاستثناء.
(٣) سورة آل عمران، من الآية رقم (٦٤).
(٤) سورة فصلت، من الآية رقم (١٠).
(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٣٢/١.

(سوى) كما هي منتفية عن (غير) ، أما السماع فالشواهد كثيرة منها ما ذكره الأنباري من شعر، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم :" دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوّا من سوى أنفسهم"(١)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"(٢)، كما حكى الفراء عن العرب قولهم: أتاني سواك(٣).

وفي هذه المسألة رأي ثالث قال به أبو البقاء العكبري (٤) وابن هشام(٥)، وهو: أن (سوى) تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية، وتستعمل اسما غير ظرف، إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف.

وما ذهب إليه الكوفيون يخرج عن عهدة التكلف، ولا يحوج إلى التأويل (٦).

(كم) مركبة أو مفردة (٧)

ذهب البصريون إلى أنَّ (كم) مفردة موضوعة للعدد، وذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة، لأن أصلها عندهم (ما) زيدت عليها (الكاف) ثم لكثرتها في كلامهم حذفت الألف وسكنت الميم كما فعلوا في (لِمْ) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) الحديث في صحيح مسلم، مسلم، ٢٢١٥/٤.
(٢) الحديث في صحيح مسلم، مسلم، ٢٠١/٢.
(٣) هذه الحكاية تفرد بها الفراء عن أبي ثربان. ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٣/٢.
(٤) ينظر: اللباب في علل الإعراب، العكبري، ٣٠٩/١.
(٥) ينظر: أوضح المسالك، الأنصاري، ٢٤٨/٢.
(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٥٧٥/٢.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٤٣/١، المسألة رقم (٤٠)، كما تنظر المسألة في التذييل والتكميل، أبو حيان، ٣٣٥/٤.

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي ... لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَر؟ (١)

وقول الآخر:

يَا أَسَدِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ ... لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

فما قَرِبْتَ لحمه ولا دَمَهْ (٢)

وقد أنكر أبو البركات الأنباري على الكوفيين إسكان (لِمَ) في الاختيار، وعدَّ ذلك جائزا في الضرورة فقط، حيث قال: " وأما قولهم: كان الأصل أن يقال في كم مالك: كما مالك، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم كما فعلوا ذلك في (لِمَ) قلنا: لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في (لم) في اختيار الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة؛ فلا يكون فيه حجة، قال الشاعر:

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي

وكما قال الأخر:

يَا أَسَدِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟

فسكن (لم) للضرورة، تشبيهًا لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن؛ فلا يكون فيه حجة"(٣).

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في والصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص ١٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي،٢٩٧/٢، ومغني اللبيب، ابن هشام، ٣٢٨/١.
والشاهد فيه قوله: (لِمْ) حيث سكَّن الميم.

(٢) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان، الجاحظ، ٢٦٧/١، ولسان العرب، ابن منظور، ٢٥٦/٦، مادة (روح)، وبلا نسبة في لسان العرب، ابن منظور، ٢٥٩/١٣، مادة (لوم)، والمقاصد النحوية، العيني، ٥٥٥/٤.
والشاهد فيه قوله: (لِمْ) والأصل: (لِمَ)، فحذف الألف؛ لكثرة الاستعمال وسكِّنت ميمها.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٤٥/١.

فالضرورة الشعرية جعلت أبا البركات الأنباري يرفض ما ذهب إليه الكوفيون ويرى أنَّ حذف الفتحة كان تبعا لحذف الألف، وهذا مخصوص بالشعر كما ذكر ابن هشام [١]، وما ذكره الكوفيون من أنَّ أصلها (ما) زيدت عليها الكاف مجرد دعوى لا دليل عليها.

هل يجوز إضافة النيف إلى العشرة [٢]

اختلف البصريون والكوفيون في جواز إضافة النيف إلى العشرة، فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، نحو: خمسة عشرٍ، مستدلين بوروده في استعمال العرب، كقول الشاعر:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ [٣]

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين وجعل رأيهم مرجوحا فقال: " أما ما أنشدوه من قوله:

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به، على أنا نقول: إنما صَرَّفَهُ لضرورة الشعر ورَدَّه إلى الجر لأن (ثماني عشرة)؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد، وقد

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٥٢/١، المسألة رقم (٤٢)، والنيف هو: " كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني". الصحاح، الجوهري، ١٦٣/٤، مادة (نيف).

(٣) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان، الجاحظ، ٤٦٣/٦، والدرر، الشنقيطي، ١٩٧/٦، وشرح التصريح، الأزهري، ٢٧٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (ثماني عشرةٍ) حيث أضاف (ثماني) إلى (عشرة) على رأي الكوفيين.

أضيف إليهما (بنت) في قوله: بِنْتَ ثماني عشرة، ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة (بنت) إليهما، لا بإضافة ثماني إلى عشرة، وهم إذا صرَّفُوا المبنيَّ للضرورة رَدُّوهُ إلى الأصل"(١).

ولك في العدد المركب مذهبان:

المذهب الأول: بناء الجزأين في العدد المركب، فتقول: هذه خمسةَ عشرك.

المذهب الثاني: بناء الصدر وإعراب العجز مع بقاء التركيب، وقد حكاه سيبويه عن بعض العرب (٢).

وأضاف الكوفيون مذهبا ثالثا: وهو إعراب الجزء الأول بحسب العوامل، ويُجرّ الجزء الثاني بالإضافة، حكى الفراء (٣) أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيل: (ما فعلت خمسةُ عشرِك) برفع (خمسة) وجر (عشرك)، قال ابن عصفور-بعد أن أورد حكاية الفراء-: "وهذا باطل؛ لأنّه لم يُسمع من كلامهم" (٤)، قال أبو حيان: "وقول ابن عصفور: أنه لم يسمع من كلامهم، ليس بشيء، إذ قد سمعه الفراء "(٥).

وأبو البركات الأنباري ردَّ الشاهد بحجتين: حجة جهالة القائل، وحجة الضرورة الشعرية، فأما جهالة القائل فلا يعتبر دليلا لردِّ الشاهد، وأما

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٥٣/١.
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٣٧٥/٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٣٣/٢.
(٤) ينظر: الشرح الكبير، ابن عصفور، ٣٢/٢.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٣٦٩/١.

الضرورة الشعرية فهي حجة قوية لا يمكن ردُّها، وما ذهب إليه أبو البركات الأنباري هو الراجح عندي؛ لأن إضافة الصدر إلى العجز في المركب فيه ضعف في التأليف يؤدي إلى غموض في المعنى، وما ورد عن العرب فهو من باب الضرورة الشعرية، قال ابن مالك [١]: " وأجاز الكوفيون إضافة النيف إلى العشرة، واستدلوا على ذلك بقوله:

عَلَّقَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

قال بعض أصحابنا: «وهذه الإضافة لا معنى لها؛ لأن الإضافة المحضة إما على معنى اللام أو معنى من، ولا يتصور معنى ذلك في النيف؛ لأنه ليس للعشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها، وإن صح البيت الذي أنشدوه فضرورة مشبهة" [٢].

القول في الميم في (اللهم) أعوضٌ من حرف النداء أم لا [٣]

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلاف بين البصريين والكوفيين في الميم المشدّدة في (اللهمّ) فكان مذهب البصريين أنَّها عوض من (الياء) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها ليست عوضا من (الياء) التي للتنبيه في النداء، وإنّما هي بقية من جملة محذوفة، وهي: أُمَّنا بخير، ومما استدلوا به على ذلك أنَّ العرب يجمعون بينهما في كلامهم، ولو كانت الميم عوضا من (الياء) لما جاز الجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان، من ذلك قول الشاعر:

---

(١) في شرح التسهيل، ابن مالك، ٤٠٢/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان، ٣١٤/٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٧٩/١، المسألة رقم (٤٧)، كما تنظر المسألة في: أوضح المسالك ٣٠/٤، وهمع الهوامع، السيوطي، ٤٨/٢.

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا (١)

وقول الآخر:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُوْلِي كُلَّمَا ... صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا" (٢)

وقد رجح أبو البركات الأنباري مذهب البصريين وأجاب عن دليل الكوفيين هذا بأن الجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر، حيث قال: " وقولهم "الدليل على أن (الميم) ليست عوضًا من (الياء) أنهم يجمعون بينهما كقوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقول الآخر:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُوْلِي كُلَّمَا ... صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا

فنقول: هذا الشعر لا يعرف قائله؛ فلا يكون فيه حجة، وعلى أنه إن صحَّ عن العرب فتقول: إنما جمع بينهما لضرورة الشعر، وسَهَّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر، قال الشاعر:

---

(١) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين، السكري، ١٣٤٦/٣، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب، البغدادي، ١٩٥/٢، والدرر، الشنقيطي، ٤١/٣.

والشاهد فيه قوله: (يا اللهمّ) فجمع بين (يا) والميم المشددة في (اللهمّ) للضرورة الشعرية عند البصريين، أما الكوفيون فتمسكوا بهذا الشاهد وأمثاله ليذهبوا إلى أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضا من (يا) التي للتنبيه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٧٩/١.

والشاهد فيه كالشاهد في البيت السابق.

هَمَا نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِمَا ... على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ [١]

فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر، فجمع بين العوض والمعوّض، فكذلك ههنا"[٢].

والذي يظهر صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري فالميم عوض عن (الياء)، واختيرت دون غيرها للمناسبة بينهما فإنَّ (الياء) للتعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض، وجاز الجمع بينهما للضرورة الشعرية، قال ابن هشام: " والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة، فتقول: اللهم، وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة"[٣]، ولم تزد مكان المعوض منه؛ تبركا بالبداءة باسم الله تعالى، ولئلا يجتمع زيادتان في أول الكلمة، الميم و(أل).

هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه [٤]

ذهب البصريون إلى أنَّ ترخيم المضاف غير جائز؛ لأنه لم يستوفِ شروط الترخيم عندهم، ومنها ألا يكون ذا إضافة؛ لأنهم يرون كُلًّا من

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، والكتاب، سيبويه، ٣٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ٢٥٨/٢.

والشاهد فيه قوله: (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في (فم)؛ للضرورة الشعرية.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٨٢/١

(٣) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٠/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٨٤/١، المسألة رقم (٤٨)، كما تنظر المسألة في: شرح الكافية، الرضي، ٣٩٥/١، وهمع الهوامع، السيوطي، ٥٩/٢.

المضاف والمضاف إليه كلمة بذاته، وعليه فالترخيم عندهم وقع في المضاف إليه وهو غير منادى [١]، وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه؛ لأنهم يرون أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، من ذلك قولهم: يا آل عامِ، في يا آل عامرِ، واحتجوا لرأيهم هذا بما سُمع عن العرب من شواهد كثيرة، منها قول زهير ابن أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا ... أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ [٢]

وقول الآخر:

أبَ عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ [٣]

وقد خَرَّجَ أبو البركات الأنباري ما استشهد به الكوفيون على أنَّه من باب الضرورة الشعرية، فقال: "أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة

---

(١) قال ابن الخباز: "ولا يجوز ترخيم المضاف ولا المضاف إليه، أما امتناع ترخيم المضاف؛ فلأنه معرب، والمضاف إليه حال محل التنوين، وأما امتناع ترخيم المضاف إليه؛ فلأنه معرب، ولأنه غير منادى، وقد جاء ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر". توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ٣٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤، والكتاب، سيبويه، ٢٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ٤٦٢/١.

والشاهد فيه قوله: (يا آل عكرمَ) حيث رخم المنادى المضاف، والأصل: يا آل عكرمة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أسرار العربية، الأنباري، ص ٢٣٩، وشرح المفصل، ابن يعيش ٢٠/٢، وشرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ص ٣١٣، وأوضح المسالك، ابن هشام، ٥٣/٤.

والشاهد فيه قوله: (أبا عرو) حيث رخم المنادى المضاف، والأصل: أبا عروة.

فيه؛ لأنه محمول عندنا على أنَّه حَذَفَ التاء لضرورة الشعر، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء، قال الشاعر:

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ ... إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الوَادِي (١)

أراد "جُلْهُمَةَ" فحذف التاء لضرورة الشعر"(٢).

ثم قال: " وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر، وأظهر من أن تنكر، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى"(٣).

والذي يظهر أنّ الشواهد كثيرة على ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وأشهر من أن تذكر مما يدل على جواز ذلك وترجيح ما ذهب إليه الكوفيون، وقد ورد حذف المضاف إليه كاملا في قول عدي بن زيد:

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً ... فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيصِ؟ (٤)

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٣، والكتاب، سيبويه، ٢/٢٧٢، ولسان العرب، ابن منظور، ٣/١٨٧، مادة (جلهم).
والشاهد فيه قوله: (جلهم) حيث رخم (جلهمة) وتركه على لفظه مفتوحا كما كان قبل الترخيم.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١/٢٨٧، ٢٨٨.
(٣) المرجع السابق ١/٢٩١.
(٤) البيت من السريع، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩، والمقاصد النحوية، العيني، ٤/٢٩٨، وبلا نسبة في شرح التصريح، الأزهري، ٢/١٨٤.
ـ والشاهد فيه قوله: (يا عبد) حيث رخم المنادى المضاف بحذف المضاف إليه كاملا، والأصل: يا عبد هند.

أراد: عبد هند، يخاطب: عبد هند اللخمي، فرخمه بحذف المضاف إليه كاملا، مما يؤيد أن الترخيم للمضاف وليس للمضاف إليه، وهما كالكلمة الواحدة عند الكوفيين، فالترخيم في المضاف إليه وهو المنادى لكن ظهر فيما هو كالجزء وهو المضاف إليه، وقد ذكر الأشموني أن ترخيم المضاف نادر عن البصريين، مما يدل على أنهم لم يتفقوا على القول بعدم الجواز، حيث قال:" وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره"(١).

العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (٢)

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلاف بين البصريين والكوفيين في حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، فكان مذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: قمتُ وزيدٌ، واستدلوا على ذلك بما جاء في كتاب الله وكلام العرب، ومن كلام العرب قول الشاعر:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الـمَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا (٣)

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، ٢٧٥/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٣٨٨/٢، المسألة رقم (٦٦)، كما تنظر المسألة في شرح المفصل، ابن يعيش ٧٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٤٩٥/٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن ابي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ص ٦٥٨.
والشاهد فيه قوله: (أقبلت زهر) حيث عطف قوله: (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت).

وقول الآخر:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا (١)

إلا أنَّ أبا البركات الأنباري جعل مذهب الكوفيين مرجوحًا وردَّ على الشعر الذي أوردوه شاهدًا على الجواز بأنَّه من باب الضرورة الشعرية، حيث قال: " وأما ما أنشدوه من قوله:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى

وقول الآخر:

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنا نقول: إنما جاء ههنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة"(٢).

فالضرورة الشعرية جعلت أبا البركات الأنباري يرفض هذين الشاهدين دليلا على الجواز، ويرى المنع قطعا في اختيار الكلام موافق في ذلك رأي البصريين، ويتبين من خلال كلام أبي البركات الأنباري في هذه المسألة: أنَّ رأي البصريين منعُ العطف على الضمير المتصل المرفوع قطعا في اختيار الكلام وعدم جواز ذلك إلا في الشعر على قبح ، والحق أنهم يضعفونه ولا

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٧، والدرر، الشنقيطي، ١٤٩/٦، وبلا نسبة في المقرب، ابن عصفور، ٢٣٤/١، وهمع الهوامع، السيوطي، ١٨٨/٣.
والشاهد فيه قوله: (لم يكن وأب) حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع وهو: (أب) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) من غير توكيد أو فصل.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٣٩٠/٢.

يمنعونه، كما ذهب هو إلى التضعيف دون المنع عند تخريجه لرفع {وَٱلصَّٰبِـُٔونَ} في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [(١)]، حيث قال: "والوجه الثالث: أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في "هادوا" وهادوا بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندي ضعيف" [(٢)]، وضعَّفه كذلك ابن مالك فقال:

وإن على ضمير رفع متصل .... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ..... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد [(٣)]

وقال الأشموني عند حديثه عن العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام: "وهو على ضعفه جائز في السعة"[(٤)].

ويظهر مما سبق ترجيح ما ذهب إليه الكوفيون فالعطف على الضمير المرفوع المتصل جائز في اختيار الكلام وغيره سواء جاء بتأكيد أو بغير تأكيد، يدل على ذلك مجيؤه في كتاب الله تعالى، من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [(٥)] حيث عطف (آباء) على الضمير المتصل (نا) في قوله: (ما أشركنا) من غير توكيد له بالضمير المنفصل، وقوله تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾ [(٦)] حيث عطف الاسم الموصول (من) على الضمير المتصل (الواو) في قوله: (يدخلونها) ، وكذلك مجيؤه في قول

(١) سورة المائدة من الآية (٦٩).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١/١٥٥.
(٣) ينظر: ألفية ابن مالك، ابن مالك، ص ٧٨، باب عطف النسق.
(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، ٣/١٧٧.
(٥) سورة الأنعام من الآية (١٤٨).
(٦) سورة الرعد من الآية (٢٣).

رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر[١] ، وشواهد الجواز من الشعر كثيرة، قال ابن هشام: "وهو فاشٍ في الشعر"[٢]، وقد ورد بعضها في أدلة الكوفيين.

القول في علة بناء (الآن) [٣]

الآن: ظرف من ظروف الزمان، معناه: الزمن الحاضر، وهو مبني على الفتح، وقد اتفق البصريون والكوفيون على بنائه، ولكن اختلفوا في سبب بنائه، فذهب البصريون إلى أنه مبني؛ لأنه شابه اسم الإشارة، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: (آن يئنُّ)، أي: حان [٤]، فاتفقوا في الحكم واختلفوا في العلة، واحتج الكوفيون لذلك بأن الألف واللام عندهم بمعنى (الذي)، وقد تقام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال؛ طلبا للتخفيف، كقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ [٥]

---

(١) ينظر الحديث في صحيح البخاري، البخاري، ٩/٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٤٦/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٢٤/٢، المسألة رقم (٧١)، كما تنظر المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش ١٠٣/٣، وشرح التسهيل، ابن مالك، ١٤٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ٥١٥/١.

(٤) هذا الرأي للفراء. ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٤٦٨/١.

(٥) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه، ولسان العرب، ابن منظور، ١٥٤/١، مادة (أمس)، والمقاصد النحوية، ١١١/١.

والشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث أدخل الموصول (أل) على الفعل.

وقول الآخر:

بَلِ القَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ ... هُمُ أَهْلُ الحُكُومَةِ مِنْ قُصِيِّ [١]

إلا أنّ أبا البركات الأنباري رجَّح قول البصريين، وردَّ قول الكوفيين وجعله فاسدًا، وبين أنَّ ما ورد منه فهو من باب الضرورة الشعرية، حيث قال: " أما قولهم: إنّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، قلنا: هذا فاسد؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى (الذي) في ضرورة الشعر، كما أنشدوه من الأبيات، لا في اختيار الكلام؛ فلا يكون فيه حجة"[٢].

ومن يتتبع كلام البصريين في علة بناء (الآن) يجدهم مختلفين في ذلك، فسيبويه والزجاج [٣] وأكثر البصريين على ما ذكرناه في أول المسألة[٤]، بينما ذهب أبو العباس المبرد [٥] وأبو بكر ابن السراج [٦] والزمخشري[٧] إلى أنَّ علة بنائه؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يُعَرِّفُها، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء بُني.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف، الأنباري، ٤٢٥/٢، وخزانة الأدب، البغدادي، ٣٣/١.

ـ والشاهد فيه قوله: (الرسول الله منهم) حيث جاءت (أل) بمعنى (الذي)، فكأنه قال: من القوم الذين رسول الله منهم.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٢٦/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١٥٣/١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري، الشجري، ٥٩٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ٥١٥/١.

(٥) نقل السيرافي رأي أبي العباس المبرد في شرح كتاب سيبويه ١٠٠/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ١٣٧/٢.

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ٢١٥.

وذهب أبو سعيد السيرافي [١]: إلى أنَّه إنما بُني؛ لأنه لـمَّا لزم موضعًا واحدًا أشبه الحرف، والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها.

وقال أبو علي الفارسي [٢]: إنما بُني؛ لأنَّه حُذفت منه الألف واللام وضمِّن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان.

وقد رجح السيوطي أنه معرب، حيث قال: "والمختار عندي القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (مِنْ) جُرّ"[٣].

والذي يظهر صحة ما ذهب إليه الأنباري وترجيح ما ذهب إليه جمهور البصريين وتخريج ما أورده الكوفيون من أبيات على الضرورة الشعرية، قال ابن الشجري –بعد أن بسط القول في هذه المسألة وبين أراء النحويين فيها–: "وأجود الأقوال القول الأول، وأبعدها قول أبي علي، ويليه في البعد قول الفراء"[٤].

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١٠١/١.
(٢) ووافقه ابن الحاجب في الإيضاح ٥١٥/١.
(٣) ينظر: همع الهوامع، السيوطي ١٣٧/٢.
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري، الشجري، ٥٩٧/٢، ويعني بالقول الأول: قول جمهور البصريين، وبقول الفراء: ما نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين.

هل تعمل (أنِ) المصدرية محذوفة من غير بدل [١]

اختلف البصريون والكوفيون في إعمال (أنِ) المصدرية محذوفة من غير بدل، فذهب البصريون إلى أنَّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وذهب الكوفيون إلى أنَّها تعمل في الفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بدل، واستدل الكوفيون بشواهد كثيرة من القرآن الكريم ومن كلام العرب، من ذلك قول عامر بن الطُّفَيلِ:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ [٢]

إلا أن الضرورة الشعرية جعلت أبا البركات الأنباري يرفض هذا الشاهد ويحمله على الغلط، حيث قال: "وأما قول الآخر:

... بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه نصب (أفعله) على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم، كأنه توهم أنه قال: كدت أن أفعله، لأنهم قد يستعملونها مع (كاد) في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري،٢/٤٥٦،المسألة رقم (٧٧)، كما تنظر المسألة في: مغني اللبيب،ابن هشام،١/٣٨، وشرح التصريح على التوضيح،الأزهري، ٤/١٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأمري القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، ولعامر بن جوين في الكتاب، سيبويه، ١/٣٠٧، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ١/٣٣٧.
والشاهد فيه نصب (أفعله) بـ (أن) محذوفة من غير بدل، والتقدير: أن أفعله.

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا [١]

فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع (كاد)"[٢].

والذي يظهر صحة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز حذف (أنِ) المصدرية ونصب الفعل من غير بدل؛ لكثرة الشواهد المسموعة من كلام الله ومن كلام العرب شعرا ونثرا، من ذلك قراءة عبدالله بن مسعود بنصب {لا تعبدوا} بـ (أنِ) المقدرة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٣]، والتقدير: أن لا تعبدوا إلا الله، فدل على أنَّها تعمل النصب مع الحذف، وقول طرفة بن العبد:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وأن أشهد اللَّذَّات هل أنت مُخْلِدِي [٤]

بنصب (أحضرَ) والتقدير: أن أحضرَ، ومن النثر ما هو منقول عن العدول، مثل: خذ اللصَّ قبل يأخذَك [٥]، بنصب (يأخذك)، والتقدير: قبل أن يأخذَك، وقولهم: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه [٦]، بنصب (تسمع) والتقدير: أن تسمعَ، فأعمل(أن) في الجميع مع الحذف من غير بدل.

---

(١) البيت من مشطور الرجز، وقبله: وربع عفاه الدهر طولا فامنحي
وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، والكتاب، سيبويه، ١٦٠/٣، وشرح المفصل، ابن يعيش، ١٢١/٧، وشرح شواهد الايضاح، الفارسي، ص ٩٩.
والشاهد فيه: دخول (أن) بعد (كاد) ضرورة، والمشهور إسقاطها.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٦٠/٢.

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والكتاب، سيبويه، ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب، المبرّد، ٣٨٥/١.
والشاهد فيه قوله: (أحضر) حيث نصب الفعل بـ (أن) المضمرة من غير بدل.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال، الميداني، ٢٦٢/١.

(٦) المرجع السابق ١٢٩/١.

هل يجوز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد (حتى) [١]

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد (حتى) فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إظهار (أن) بعد شيء من ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إظهار (أن) بعد (لكي)، نحو: جئت لكي أنْ أكرمَك، فتنصب (أكرمك) بـ (كي) و(أن) توكيدا لها، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ [٢]

والشاهد هنا أن أبا البركات الأنباري جعل مذهب الكوفيين مرجوحا وردَّ الشاهد الذي أوردوه بثلاثة أوجه، الوجه الثاني منها أن إظهار (أن) بعد (كي) بسبب الضرورة الشعرية، حيث قال: " أما البيت الذي أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة.

والوجه الثاني: أن يكون قد أظهر (أن) بعد (كي) لضرورة الشعر؛ وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام"[٣].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٧٣/٢، المسألة رقم (٨٠)، كما تنظر المسألة في شرح المفصل، ابن يعيش، ١٩/٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، ٤١٨/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل، ابن يعيش، ١٩/٧، ومغني اللبيب، ابن هشام، ٢٠٦/١، وشرح شواهد المغني، السيوطي، ٥٠٨/١، وشرح التصريح، الأزهري، ١٢٧/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٦٧/٢.

فالضرورة الشعرية جعلت أبا البركات الأنباري يرفض هذا الشاهد الذي استدل به الكوفيون على الجواز مطلقا، والذي يظهر صحة ما ذهب إليه، موافقا في ذلك لراي البصريين، قال أبو حيان: "ولا تقاس زيادة (أن) بعد كي، وقاسه الكوفيون يقولون: جئت كي أن أزورك، والمحفوظ إظهار (أن) بعد (كي) المتصل بها (ما)، وأما بغير (ما) فلا أحفظ، وقال ابن مالك[١]: ينصب بـ (كي) نفسها إن كانت الموصولة وبـ (أن) مضمرة بعدها غالبًا إن كانت الجارة، ومذهب البصريين أن (أن) مضمرة بعدها على سبيل الوجوب، فلا يجوز إظهارها فقوله غالبًا جنوح إلى مذهب الكوفيين" [٢]، وقد رأى ابن هشام كذلك جواز ظهور (أن) بعد (كي) في الشعر فقط، فقال عند حديثه عن نواصب الفعل المضارع: " الثالث: (كي) المصدرية، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها (أن) مضمرة، وقد تظهر في الشعر" [٣] كما نص في مغني اللبيب [٤] على أنَّ ظهور(أن) بعد (كي) لا يكون إلا في الضرورة.

(١) قال ابن مالك بعد أن أورد البيت السابق: "فيحتمل أن تكون (كي) فيه بمعنى (أن)، وشذ اجتماعهما، على سبيل التوكيد، ويحتمل أن تكون جارة، وشذ اجتماعها مع اللام كما اجتمع اللامان". شرح الشافية الكافية ١١٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٣٩٣/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١٣٨/٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٠٦/١.

القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط [١]

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن ينصب المفعول المتقدم بالشرط ولا بالجزاء، وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: زيدًا إن تضرب أضرب، واحتجوا على أن الأصل في الجزاء عندهم أن يكون مقدما على الأداة والشرط، وأن يكون مرفوعا، وعند تأخيره يجزم بالجوار، وعليه يصح تقديم المعمول موضع عامله، واستدلوا على ذلك بأدلة منها قول جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تصرعُ [٢]

والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وإلا لما جاز أن يكون المضارع (تصرع) مرفوعا، ولوجب أن يكون الجواب مجزومًا.

إلا أنَّ أبا البركات الأنباري رجح مذهب البصريين، وخرج البيت السابق على الضرورة الشعرية، فقال: " وأما قول الشاعر:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تصرعُ

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه إنما نَوَى به التقديم وجعله خبرا لـ (إنَّ)؛ لأجل ضرورة الشعر، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه"[٣].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٥١١/٢، المسألة رقم (٨٧)، كما تنظر المسألة في شرح المفصل، ابن يعيش، ١٥٨/٨.

(٢) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب، سيبويه، ٦٧/٣، ولسان العرب، ابن منظور، ٢٢/٢، مادة(بجل).

والشاهد فيه قوله: (إنك إن يصرع أخوك تصرعُ) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٥١٤/٢.

والذي يظهر صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري متابعا في ذلك مذهب البصريين؛ لأن الأصل أن يكون الشرط قبل الجواب، فمن المحال أن يتقدم المسبب على السبب، ويرى البصريون أن المقدم أو ما هو على نية التقديم ليس جوابا، بل هو دليل على الجواب، والجواب مقدر مؤخر بعد الشرط، قال ابن جني: "وأجاز سيبويه أيضًا نحو هذا وهو قوله: زيدًا إذا يأتيني أضرب، فنصبه بـ (أضرب) ونوى تقديمه حتى كأنه قال: زيدًا أضرب إذا يأتيني، ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابًا لـ (إذا) -وقد وقع في موقعه- أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه"(١)، قال الشاطبي: "العرب تكره أن يظهر لأداة الشرط عمل في اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم، وهكذا أجرى الأمر في كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم(٢)، وهو معنى ما علل به المسألة على الجملة"(٣).

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني، ١/٣١٠.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٣/٦٦.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٦/١٣٦.

الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو) و(هي) [١]

اختلف البصريون والكوفيون في الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو) و(هي)، فذهب البصريون إلى أنَّ الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم من (هــو) و(هي) الهاء وحدها، واحتجوا على ذلك بأن الواو والياء تحذفان في حالــة الإفراد وتبقى الهاء وحدها، واستدلوا على ذلك بقول العُجَير السَّلُولي:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ [٢]

أراد (بَيْنَا هو)، وقول الآخر:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ... حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ [٣]

أراد (بَيْنَا هو)، وقال الآخر:

إِذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ ... بِاللهِ لا يأخذ إلا ما احْتَكَمْ [٤]

أراد (إذا هو)، وقال الآخر:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٥٥٧/٢، المسألة رقــم (٩٦)، كمــا تنظــر المسألة في شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٠٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي الكتاب، سيبويه، ١٤١/١، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ٣٣٢/١، وشرح شواهد الإيضاح، ابن بري، ص٢٨٤.
والشاهد فيه قوله: (فبيناه)، أراد: فبينا هو، فسكن الواو ثم حذفها.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب، سيبويه، ٣١/١، وشــرح أبيــات ســيبويه، السيرافي، ٤٢٣/١، والدرر، الشنقيطي، ١٨٧/١.
والشاهد فيه قوله: (بيناه) يريد: بينا هو، فحذف الواو من الضمير (هو).

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف، الأنباري، ٥٥٧/٢، وخزانة الأدب، البغدادي، ٢٦٥/٥.
والشاهد فيه قوله: (إذاه) يريد: إذا هو، حيث حذف الواو من الضمير (هو).

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا (١)

أراد (إذ هي) فحذف الياء؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، إلا أنَّ أبا البركات الأنباري جعل مذهب الكوفيين مرجوحا وردّ الأبيات التي أوردوها شواهد على ذلك بأن حذف الواو والياء فيها بسبب الضرورة الشعرية، حيث قال: "وأما ما أنشدوه من قول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ....
بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ....
إِذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ ....
دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فَلَسْتَ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ ... وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ (٢)

أراد (ولكِنِ اسقني) فحذف النون لضرورة الشعر، وكقول الآخر:

أَصَاحِ تَرَى بَرقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ (٣)

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف، الأنباري، ٥٧٨/٢، وخزانة الأدب، البغدادي، ٦/٢، ١٣٨/٨.
والشاهد فيه قوله: (إذه)، يريد (إذ هي)، حيث حذف الواو من الضمير (إذ هي).

(٢) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١، والكتاب، سيبويه، ٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، ١٩٥/١، وشرح شواهد المغني، السيوطي، ٧٠١/٢، والأزهية، الهروي، ص ٢٩٦.
والشاهد فيه قوله: (ولَكِ) يريد: (ولكن) حيث حذف النون للضرورة.

(٣) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤، والكتاب، سيبويه، ٢٥٢/٢، وشرح شواهد الشافية، البغدادي، ص ٣٩.
والشاهد فيه قوله: (أصاحِ) يريد: أصاحبي، فحذف الباء والياء.

أراد (صاحبي) فحذف الباء والياء؛ فكذلك ههنا، وبل أولى، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الواو والياء حرفا علة، والنون من (لكن) والباء من (صاحب) حرف صحيح، والمعتل أضعف من الصحيح؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى.

والثاني: أنه قد حذف حرفين للضرورة –وهما الباء والياء من صاحبي–وإذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى"[١].

والذي يظهر صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري وترجيح مذهب البصريين، حيث جاز الحذف لدلالة الحركة على المحذوف، كما قال أبو البقاء العكبري عند حديثه عن حذف الواو والياء من (هو وهي): "وإنما ساغ ذلك لدلالة الكسرة والضمة على المحذوف"[٢]، ويُحكم على ما أورده الكوفيون أنه من باب الضرورة الشعرية، قال ابن يعيش: "والصوابُ مذهبُ البصريين؛ لأنّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد؛ ولأنّ المضمر إنّما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يَلِيق به الزيادةُ ولا سِيّما الواوُ وثقلها. ولا دليلَ في البيت؛ لِقلّته، فهو من قبيل الضرورة"[٣].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٥٦١/٢ – ٢٦٣.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٠١/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٠٨/٢.

الخاتمة وأهم النتائج

بهذا أنهي هذا البحث، الذي أرجو أن أكون قد قدمت فيه ما يدل على أثر الضرورة الشعرية في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وأبرز ما أستخلصه من هذا البحث ما يلي:

١- يُعدُّ أبو البركات الأنباري ذو عقلية فذة في الردَّ والحجة، وهو متأثر بأبي سعيد السيرافي في ذلك.

٢- تأثر أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بالمذهب البصري وتعصبه له، حيث ذكر في الإنصاف ١٢١ مسألة أيَّد البصريين في ١١٢ مسألة، وخالفهم في تسع مسائل فقط.

٣- ترجيح رأي الجمهور في إطلاق مصطلح الضرورة الشعرية على ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر، سواءً اضطر إليه الشاعر أم لم يضطر إليه.

٤- أنَّ الضرورة الشعرية دليل معتبر؛ لذا كان لشواهد الضرورة الشعرية أثر واضح في الخلاف بين النحويين، كما كان لها أثر كبير في ترجيحات أبي البركات الأنباري.

٥- أنَّ الضرورة الشعرية دليل قوي في الحجاج النحوي عند النحويين المتقدمين، وأبو البركات الأنباري ليس بدعا من العلماء السابقين في ذلك، بل هو على أثرهم، ومستمسك بأدلتهم في إبطال الحجة.

٦- اختلاف الضرائر الشعرية عند النحويين البصريين والكوفيين؛ لاختلاف الأصول التي يقيسون عليها، فكثير مما يجيزه الكوفيون يراه البصريون من باب الضرورة الشعرية.

وختاما: لا يسعني إلا أن أشكر الله عز وجل أن وفقني لإتمام هذا البحث، سائلا المولى سبحانه أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، ط: ١، بيروت: دار الأرقم، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، ط: ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
٣. أمالي ابن الشجري، الشجري، هبة الله بن علي بن الحسين، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، ط: ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٤. أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:٢: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:١: بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧. جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط:١، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
٨. خزانة الأدب ولب لباب اللسان، البغدادي، عبد القادر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:٣، مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٩. الخصائص، ابن جني، أبوالفتح، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية لقصور الثقافة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
١٠. ديوان العجاج، (عبد الله بن رؤبة)، الأصمعي، عبد الملك بن قريب (رواية)، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس.

١١. ديوان الفرزدق، الفرزدق، هَمّام بن غالب التميمي الدارمي، بيروت: دار صادر، طبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ.
١٢. ديوان جرير بن عطية، جرير بن عطية الكلبيّ اليربوعي، تحقيق: نعمان أمين طه، ط:٣، مصر: دار المعارف.
١٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، ط:١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.
١٤. سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق د/حسن هنداوي، ط:١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
١٥. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، البكري، أبو عبيد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط:٢، بيروت: دار الحديث، ١٤٠٤هـ.
١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين، ط:٢، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٧. شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، تحقيق: د/محمد الريح هاشم، ط:١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
١٨. شرح أشعار الهذليين، السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: مكتبة دار العروبة.
١٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان، الأشموني، أبو الحسن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط:١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٠. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٣٢٥هـ.
٢١. شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت: عالم الكتب.

٢٢. شرح شواهد الإيضاح، الفارسي، أبو علي، عبد الله بن بري، تقديم وتحقيق د/عيد مصطفى درويش، مراجعة د/محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م.
٢٣. شرح شواهد المغني، السيوطي، جلال الدين، تصحيح وتعليق الشيخ: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.
٢٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٢٥. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمد فريد غنام، القاهرة: مطبعة دار الكتب الوثائقية القومية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٢٦. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر: دار المعارف، ١٩٦٦م.
٢٧. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أحمد، حققه وقدم له: مصطفى الشويني، ط:١، منشورات مؤسسة بدران، ١٩٦٣م.
٢٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق د/إميل يعقوب ود: محمد نبيل طريفي، ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٩. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٠. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ط:٤، دار صادر، ٢٠٠٥م.
٣١. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط:٢، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، طبعة جديدة منقحة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
٣٣. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق د/خالد إسماعيل حسان، ط:١، مكتبة الآداب، ١٤١٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، محمود بن أحمد، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.
٣٥. المقتضب، المبرد، تحقيق: حسن حمد، ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

Bibliography

1. **Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat, "Asaas Al-Balaaga". Investigation and commentary: Barakaat Yusuf Habbuud. (1st ed., Beirut: Daar Al-Arqam, 1420 AH – 1999).**
2. **Ibn As-Siraaj Abu Bakr, "Al-Usuul fee An-Nahw". Investigation: Dr. ‘Abd Al-Husain Al-Fatli. (3rd ed., Beirut: Muassasah Ar-Risaalah, 1408 AH).**
3. **Ash-Shijri, Hibbatullaah bin ‘Ali bin Al-Husain, "Amaali Ibn Ash-Shijri", Investigation: Dr. Mahmuud Muhammad At-Tanaahi. (2nd ed., Cairo: Maktabah Al-Khaanji, 1427 AH – 2006).**
4. **Ash-Shareef Al-Murtada, "Amaali Al-Murtada Gurar Al-Fawaaid wa Durar Al-Qalaaid". Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, (2nd ed., Daar Al-Kitaab Al-‘Arabi, 1967).**
5. **Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat, "Al-Insaaf fee Masaail Al-Khilaaf bayna An-Nahwyyeen Al-Basriyyeeen wa Al-Kuufiyyeen". Investigation: Muhammad Muhyiddeen ‘Abdul Hameed, (1st ed., Beirut: Al-Muktabah Al-‘Asriyyah, 1424 AH – 2003).**
6. **Al-Ansaari, Ibn Hishaam, "Awdah Al-Masaalik llaa Alfiyyah Ibn Maalik", Investigation: Muhammad Muhyiddeen ‘Abdul Hameed. (Beirut: Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, 1418 AH – 1998).**
7. **Ibn Duraid, Abu Bakr, "Jumhura Al-Lugha". Investigation: Ramzi Muneer Al-Ba‘labaki. (1st ed., Daar Al-‘Ilm lil Malaayeen, 1987).**
8. **Al-Bagdaadi, ‘Abdul Qaadir, "Khazaanah Al-Adab wa Lubb Lubaab Al-Lisaan", Investigation: ‘Abdus Salaam Haaruun. (3rd ed., Maktabah Al-Khaanji, 1409 AH – 1989).**
9. **Ibn Jinni, Abu Al-Fath, "Al-Khasaais". Investigation: Muhammad ‘Ali An-Najaar. (The Egyptian Council for Cultural Eras, photocopied from the edition of Daar Al-Kutub Al-Misriyyah, 1371 AH – 1952).**
10. **Al-‘Asqalaani, Ibn Hajar, "Ad-Durar Al-Kaaminah fee A‘yaan Al-Miha Ath-Thaaminah". Supervision: Muhammad ‘Abdul Mu‘eed Daan. (2nd ed., Hyderabad – India: Council of Ottoman Encyclopedia, 1392 AH – 1982).**
11. **"Deewaan Jareer bin ‘Atiyyah". Investigation: Nu‘maan Ameen Taaha. (3rd ed., Egypt: Daar Al-Ma‘aarif).**
12. **Al-Asma‘I, ‘Abdul Malik bin Quraib (reporting), "Deewaan Al-‘Ajaaj (‘Abdullaah bin Ruhbah)". Investigation: ‘Abdul Hafeedh As-Satli. (Damascus: Maktabah Atlas).**
13. **"Deewaan Al-Farazdaq". (Beirut: Daar Saadir, As-Saawi Press, 1354 AH).**

14. **Al-Maaliqi, "Rasf Al-Mabaani fee Sharh Huruuf Al-Ma‘aani". Investigation: Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharraat. (1st ed., Damascus: Council of Arabic Language, 1975).**
15. **Ibn Jinni, Abu Al-Fath, "Sirr Sinaa‘a Al-I‘raab". Investigation: Dr. Hassan Hindaawi. (1st ed., Damascus: Daar Al-Qalam, 1985).**
16. **Al-Bakri, Abu ‘Ubayd, "Simt Al-Lahaali fee Sharh Amaali Al-Qaali". Investigation: ‘Abdul ‘Azeez Al-Maymani. (2nd ed., Beirut: Daar Al-Hadeeth, 1404 AH).**
17. **Ibn ‘Aqeel, Bahaahuddeen, "Sharh Ibn ‘Aqeel ‘ala Alfiyyah Ibn Maalik".(2nd ed., Cairo: Maktabah Daar At-Turaath, 1420 AH – 1999).**
18. **As-Sairafi, Abu Muhammad Yusuf bin Abu Sa‘eed, "Sharh Abyaat Seebawayh". Investigation: Dr. Muhammad Ar-Reeh Haashim. (1st ed., Beirut: Daar Al-Jeel, 1416 AH – 1996).**
19. **As-Sukkari, Abu Sa‘eed Al-Hassan bin Al-Hassan, "Sharh Ash‘aar Al-Hudaliyyeen". Investigation: ‘Abdus Sattaar Ahmad Faraaj. (Cairo: Maktabah Daar Al-‘Uruubah".**
20. **Al-Ashmuuni, Abu Al-Hassan, "Sharh Al-Ashmuuni ‘ala Alfiyyah Ibn Maalik with Haashiyah As-Sabbaan". Investigation: ‘Abdul Hameed Hindaawi. (1st ed., Beirut: Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, 1425 AH – 2004).**
21. **Al-Faarisi, Abu ‘Ali, ‘Abdullaah bin Barri, "Sharh Shawaahid Al-Eedooh", Introduction and investigation: Dr. ‘Abdul ‘Eid Mustafa Darweish, review: Dr. Muhammad Mahdi ‘Allaam, (Cairo: The General Council for Al-Ameeriyyah Press, 1404 AH – 1985).**
22. **As-Suyyuuti, Jalaaluddeen, "Sharh Shawaahid Al-Mugni", Correction and commentary: Sheikh Muhammad Mahmuud Ash-Shinqeeti, (Daar Maktabah Al-Hayaat).**
23. **Ibn Maalik, "Sharh ‘Umdah Al-Haafidh wa ‘Uddah Al-Laafidh". Investigation: Rasheed ‘Abdur Rahmaan Al-‘Ubaydi. (Bagdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs, 1397 AH – 1977).**
24. **As-Sayrafi, Abu Sa‘eed, "Sharh Kitaab Seebawayh". Investigation: Mustafa ‘Abdus Samee‘ Salaamah and supervised by Muhammad Fareed Gaanim. (Cairo: Daar Al-Kutub Al-Wathaaiqiyyah Al-Qawmiyyah, 1429 AH – 2008).**
25. **Ibn Ya‘eesh, "Sharh Al-Mufassal". (Beirut: ‘Aalam Al-Kutub).**
26. **Ibn Faaris, Ahmad, "As-Saahibi fee Fiqh Al-Lugha wa Sunan Al-‘Arab fee Kalaamiha". Investigated and introduced by: Mustafa Ash-Shuwayni. (1st ed., Publications of Badran Foundation, 1963).**
27. **Al-Jawhari, Isma‘eel bin Hamaad, "As-Sihaah Taaj Al-Lugha wa Sihaah Al-‘Arabiyyah". Investigation: Dr. Imeel Ya‘qub and Dr.**

Muhammad Nabeel Turaifi. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1420 AH – 1999).

28. **Seebawayh, 'Amr bin 'Uthmaan bin Qumbur, "Al-Kitab". Investigation: 'Abdus Salaam Haaroun. (3rd ed., Cairo: Maktabah Al-Khaanji, 1408 AH – 1988).**
29. **Ibn Manzour, Abu Al-Fadl Jamaaluddeen Muhammad bin Makram, "Lisaan Al-'Arab". (4th ed., Daar Saadir, 2005).**
30. **Ibn Jinni, "Al-Muhtasib fee Tabayyun Wujuuh Shawaadh Al-Qiraa'aat wa Al-Eedooh 'anha". Investigation: 'Ali An-Najdi Naasif and 'Abdullaah Al-Haleem An-Najjaar and 'Abdul Fattaah Shalabi. (2nd ed., Al-Maktabah Al-Faisaliyyah, 1406 AH – 1986).**
31. **Al-Ansaari, Ibn Hishaam, "Mugni Al-Labeeb 'an Kutub Al-A'aareeb". Investigation: Muhamamd Muhyiddeen 'Abdul Hameed, (Beirut: Al-Maktabah Al-'Asriyyah, new edited version, 1425 AH – 2005).**
32. **Az-Zamakshari, "Al-Mufassal fee Sun'a Al-I'raab". Investigation: Dr. Khaalid Isma'eel Hassaan. (1st ed., Maktabah Al-Aadaab, 1417 AH – 2006).**
33. **Al-'Aini, Mahmuud bin Ahmad, "Al-Maqaasid An-Nahwiyyah fee Sharh Al-Alfiyyah". (Printed with Khazaanah Al-Adab, Daar Saadir).**
34. **Al-Mubarrid, Al-Muqtadab. Investigation: Hassan Hamad. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1420 AH – 1999).**
35. **As-Suyuuti, Jalaaluddeen, "Ham' Al-Hawaami' fee Sharh Jam' Al-Jawaami'". Investigation: Ahmad Shamsuddeen. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1418 AH – 1998).**

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٨٦٧
٢-	Abstract	٢٨٦٨
٣-	المقدمة	٢٨٦٩
٤-	المبحث الأول : موقف النحويين من الضرورة الشعرية	٢٨٧٠
٥-	المبحث الثاني : المسائل التي كان للضرورة الشعرية أثر في الترجيح عند أبي البركات الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف	٢٨٧٤
٦-	الاختلاف في إعراب الأسماء الستة	٢٨٧٤
٧-	الخاتمة وأهم النتائج	٢٩٠٧
٨-	فهرس المصادر والمراجع	٢٩٠٩
٩-	فهرس الموضوعات	٢٩١٦